المملكة المغربية **الرباط في 7 اكتوبر 1959**
وزارة العدل
الديوان
المنشوررقم:93

من وزير العدل

الى السيد المحامي العام لدى محكمة الاستئناف

والسادة وكلاء الدولة وقضاة التحقيق ضمن دائرتي

الرباط وطنجة

الموضوع : تطبيق الظهير الشريف المؤرخ فاتح شعبان 1378(10 يبراير 1959 المحتوى على قانون المسطرة الجنائية)

لقد بدأ العمل بقانون المسطرة الجنائية الجديد منذ فاتح مايو 1959 أي أنه عند نهاية الشهر الجاري يكون قد مر على تطبيقه 6 اشهر.

هذا وانه صدرت عن هذه الوزارة عدة منشورات حللت المقتضيات الرئيسية التي تضمنها هذا القانون الجديد وعلقت عليها واعطت تعليمات بشأن تطبيقها لاسيما المنشورات الآتية : رقم 65 - الديوان المؤرخ في 18 مارس 1959 ورقم 68 - الديوان المؤرخ في 16 ابريل 1959 ورقم 71 - الديوان المؤرخ في 25 ابريل 1959 ورقم 74 - الديوان المؤرخ في 11 مايو 1959 ورقم 77 - الديوان المؤرخ في 27 مايو 1959 رقم 81 - الديوان المؤرخ في 15 يونيو 1959 ورقم86 - الديوان المؤرخ في 9 يوليوز 1959 ورقم 88 - الديوان المؤرخ في 20 يوليوز1959ورقم 92 - الديوان المؤرخ في 18 شتنبر1959

كما ان بعض كبار القضاة بالرباط القوا سلسلة من المحاضرات عرضوا فيها روح التشريع الجديد ومقتضياته الرئيسية وتباحثوا مع زملائكم الوافدين من كافة انحاء المملكة بشأن اساليب العمل التي يتعين اتباعها منذ الآن فصاعدا.

لكنه لايخفى على احد انه اذا كانت هذه الدراسات التي لاتخرج عن كونها دراسات نظرية قد امكنها ابراز المبادىء الجديدة وتركيز القواعد الجديدة في الاذهان فان ماسيجري به العمل لدى النيابة العامة وقضاة التحقيق هو وحده الكفيل بايجاد الفرصة لتقدير القيمة الحقيقية لهذه الاصلاحات ولمعرفة مايمكن ان يعترضها من الصعوبات.

ولذلك ولكي أكون مطلعا اطلاعا تاما على نتائج الاصلاحات التشريعية المهمة التي ادخلت في ميدان المسطرة الجنائية وعند الاقتضاء لتغيير النصوص التي لاتؤدي النتيجة المرجوة ارجوكم ان تطلبوا من جميع وكلاء الدولة وقضاة التحقيق ان يوجهوا الى هذه الوزارة قبل يوم 30 اكتوبر كآخر أجل تحت اشراف النيابة العامة الاستئنافية جميع

الملاحظات المفيدة من اجل تحسين سير العدالة الزجرية ويتعين على النيابة العامة الاستئنافية ان تجمع هذه الملاحظات وان تعلق عليها قبل ارسالها الى هذه الوزارة.

ولكي تكون الملاحظات مجدية اتمنى ان يكون كل انتقاد موجه الى القانون الجديد متبوعا بمشروع نص تشريعي يقترح ابداله بالنص الذي اثار تطبيقه صعوبات او انتقادات والسلام.

عن وزير العدل وبتفويض منه
المدير
الامضاء: علي بن جلون